مجلة الآداب
للدراسات اللغوية والأدبية

OPEN ACCESS
تاريخ الاستلام: 2022/11/24م
تاريخ القبول: 2023/01/19م

القطع في الغايات
دراسة في التركيب والدلالة

د. محمد صالح محمد عبدالله*
msmabdullah@kku.edu.sa

ملخص:

يتناول هذا البحث ظاهرة لغوية مستعملة بكثرة في القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب وفي كلامنا الحالي وهي ظاهرة القطع في الإضافة في نوع معين من الألفاظ التي تقطع عن الإضافة والتي اصطلح النحاة على تسميتها بالغايات، وآراء اللغويين والبلاغيين والمفسرين وخلافاتهم فيها نحويا ودلاليا وبخاصة في القرآن الكريم، ومدى اتفاق آرائهم وتعليلاتهم النحوية أو اختلافها باعتبار هذا الموضوع من أكثر الموضوعات اللغوية جدلا وتعليلا، ومدى مراعاة الجانب الدلالي لهذه الظاهرة، ومدى وجود هذه الظاهرة في القرآن الكريم وقراءاته. وقد تناول البحث جانبين أساسيين لظاهرة القطع في الغايات وهما الجانب النحوي والدلالي، ومن الصعب فصل أحدهما عن الآخر في مبحثين منفصلين؛ لتداخلهما وتكامل الحديث عنهما. وخرج البحث بجملة من النتائج من أهمها أن لظاهرة القطع في الغايات أغراضا دلالية متنوعة يحددها السياق، وأن هذه الظاهرة من الظواهر التي ما زالت حية مستخدمة في أساليبنا وتراكيبنا؛ لما لها من دور في إعطاء المجال للمتكلم والمخاطب لتنويع الدلالات وإثراء المعاني مقارنة بظاهرة القطع في النعت -مثلا- التي أصبحت منقرضة أو نادرة الاستعمال في كلامنا، وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي نظرا لطبيعته القائمة على الوصف والتحليل.

كلمات مفتاحية: الإضافة، القطع، الغايات، العلة، الدلالة.

---

* أستاذ النحو والصرف المشارك - كلية العلوم الإنسانية - جامعة الملك خالد– المملكة العربية السعودية. وكلية التربية - جامعة ذمار – الجمهورية اليمنية.

هذا البحث تم دعمه من خلال البرنامج البحثي العام بعمادة البحث العلمي – جامعة الملك خالد – المملكة العربية السعودية بالرقم G.R.P 43 /173.

للاقتباس: عبدالله، محمد صالح محمد، القطع في الغايات - دراسة في التركيب والدلالة، مجلة الآداب للدراسات اللغوية والأدبية، كلية الآداب، جامعة ذمار، اليمن، مج5، ع1، 2023: 79-105.

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

OPEN ACCESS
Received: 24-11-2022
Accepted: 19-01-2023

مجلة الآداب
للدراسات اللغوية والأدبية

Cut-off in Addition Phenomenon: A Syntactic Semantic Study

Dr. Mohammed Saleh Mohammed Abdullah *
msmabdullah@kku.edu.sa

Abstract:

This study investigates the cut-off in addition which is a frequently used linguistic phenomenon in the Holy Qur'an, the Hadith and Arabic language, highlighting linguists and interpreters' opinions, agreements and disagreements regarding such linguistic manifestations both grammatically and semantically, especially in the Holy Qur'an, given that this topic is one of the most controversial linguistic topics, and the extent to which the semantic aspect of this phenomenon is taken into account, and the extent to which this phenomenon exists in the Holy Qur'an. The study comes in two sections each discussing one main aspect of the cut-off phenomenon: the first section covers the grammatical aspect and the second deals with the semantic dimension. The descriptive analytical method was used in the study. It was revealed that cut-off in additions serves various semantic purposes governed by the context. The study also concluded that this phenomenon is still alive and used in our language repertoire given its vital role in giving room to the speaker and the interlocutor to diversify the connotations and enrich the meanings as opposed to adjectival cut-off. The research relied on the descriptive approach due to its existing nature.

Keywords: Addition, Cut-off, Constructions, Reason, Semantics.

* Associate Professor of Syntax and Morphology, Department of Arabic language, College of Human Sciences, King Khalid University, Kingdom of Saudi Arabia, and Department of Arabic language, Faculty of Education, Thamar University, Republic of Yemen.

Cite this article as: Abdullah, Mohammed Saleh Mohammed, Cut-off in Addition Phenomenon: A Syntactic Semantic Study, Journal of Arts for linguistics & literary Studies, Faculty of Arts, Thamar University, Yemen, V 5, I 1, 2023: 79 -105.

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508
https://doi.org/10.53286/arts.v5i1.1423

مقدمة:

تعد ظاهرة القطع في الغايات - وهي نوع من أنواع الحذف في باب الإضافة - من الظواهر المهمة في العربية من حيث تنوع دلالاتها وتباينها ودور السياق في إثراء هذه الدلالات وتنويعها، وإعطاء العقل فسحة للتأمل والتأويل في سياقات يكون التلميح فيها أبلغ من التصريح، والحذف أجود من الذكر. وقد لاحظ اللغويون والمفسرون هذه الظاهرة وناقشوها نحويا ودلاليا وتباينت آراؤهم النحوية في تفسيرها وتأويلها وتوجيهها باعتبارها لغويا مخالفة للأصل في الإعراب، كما تباينت وتنوعت دلالات هذه التراكيب في مؤلفاتهم بناء على فهمهم لسياقاتها المختلفة وما يحف الكلام من ملابسات، ويهدف هذا البحث إلى الأمور الآتية:

1- الوقوف على ظاهرة القطع في الإضافة في ما سمي بالغايات بوصفها ظاهرة لغوية، وعرض آراء اللغويين نحويا ودلاليا وتعليلاتهم فيها.
2- الوقوف على تأويلات اللغويين والمفسرين لما قطع عن الإضافة من الغايات في القرآن الكريم.

وسيحاول البحث الإجابة عن مجموعة من التساؤلات، من أهمها:

1- ما المقصود بالغايات؟ وما سبب تسمية النحاة لها بهذا الاسم؟
2- ما المقصود بالقطع في الإضافة؟ وما الغايات التي تقطع عن الإضافة؟
3- ما التوجيه اللغوي والدلالي لما قطع عن الإضافة من الغايات؟
4- ما وجاهة التعليلات النحوية لما قطع عن الإضافة من الغايات؟
5- ما الغايات التي قطعت عن الإضافة في القرآن الكريم؟ وما دلالاتها عند اللغويين والمفسرين؟

والمنهج المتبع في البحث هو المنهج الوصفي؛ نظرا لطبيعة البحث القائمة على الوصف والتحليل.

الدراسات السابقة:

هناك أبحاث كثيرة تناولت الإضافة، ولم يفرد اللغويون أو غيرهم - بحسب اطلاعي - بحثا أو مؤلَّفا أو بابا يعالج ظاهرة القطع في الإضافة في ما سمي بالغايات نحويا أو دلاليا، وإنما تحدثوا عن هذه الظاهرة مفرقة في كتبهم حيثما دعا المقام، وقد تنوعت آراؤهم فيها نحويا ودلاليا كما سيأتي،

عدا بحث وجدته في بضع صفحات تناول كلمتي (قبل، وبعد) بعرض بسيط وغير معمق وعنوانه (استعمال قبل وبعد في القرآن الكريم وصحيح البخاري)، لفارس علي صالح، مجلة آداب الفراهيدي، العراق، المجلد(7)، 2011م.

تمهيد:

من تراكيب العربية ما دلالاته واضحة مباشرة، ومنها ما دلالاته خفية تحتاج إلى تأمل واستبطان، ومن هذا النوع الأخير ما يتعمد المتكلم التلميح به لا التصريح ويكون التلميح أبلغ من التصريح، وبخاصة إذا تنوعت دلالته وتباينت كما في قطع الإضافة معنى الذي يلجأ المتكلم إليه قاصدا متعمدا لأغراض دلالية بلاغية يحتملها ويحددها السياق ولا ينهض بها ذكر المضاف إليه.

يرد القطع في اللغة بمعنى المغايرة وبمعنى الحذف والإسقاط والترك وغيرها، والقطع في الإضافة يعني إسقاط جزء من الكلام لدليل يدل عليه[1]، وهو من الأساليب اللغوية التي عرفتها العربية، فوجوده ظاهر في القرآن الكريم وقراءاته والحديث الشريف وشعر العرب ونثرهم وفي كلامنا الحالي، وقد تناوله النحاة في مؤلفاتهم، فميزوا بين نوعين مختلفين من القطع هما: القطع في التوابع، والقطع في الإضافة.

أما القطع في التوابع فيعني صرف التابع عن متبوعه في الإعراب؛ أي مغايرة التابع للمتبوع في الإعراب والأصل التطابق، وصرف النظر عن تلك العلاقات بين التابع ومتبوعه في الإعراب. وأكثر ما يقطع التابع عن المتبوع في النعت. ويعرف ابن هشام القطع في النعت بقوله: "وحقيقة القطع أن يُجعل النعت خبرا لمبتدأ، أو مفعولا لفعل" [2]، ويقطع النعت لغرض المدح أو الذم أو الترحم[3]. وأما القطع في الإضافة – وهو موضوعنا – فيقصد به حذف المضاف إليه وإبقاء المضاف، ومن ثم صرف النظر عن تلك العلاقات بين المضاف والمضاف إليه في بعض الحالات التي سنوضحها.

والحذف - كما ذكر الجرجاني - "باب دقيقُ المَسْلك، لطيفُ المأخذ، عجيبُ الأَمر، شبيهٌ بالسِّحْر؛ فإنكَ ترى به تَرْكَ الذكر أَفْصَحَ من الذكْرِ، والصمتَ عن الإفادةِ، أَزْيَدَ للإفادة، وتَجدُكَ أَنْطَقَ ما تكونُ إذا لم تَنْطِقْ، وأَتمَّ ما تكونُ بيانا إذا لم تُبِنْ"[4]. وللقطع في ما سمي بالغايات جوانب دلالية وبلاغية وبخاصة في القرآن الكريم كما سيأتي.

والقطع في الإضافة نوع من أنواع التوسع، والتوسع خروجٌ عما هو مألوف في الاستعمال، وهو باب كبير؛ إذ إن "من شأن العرب التوسع في كل شيء"[5]، كما ذكر الخليل، وهو في كلام العرب أكثر "من أن يُحاط به"[6]، وهناك أسباب تدعو إليه. ولا يعني التوسع الخروج عن القاعدة المطردة، وإنما الخروج عن الأصل مع صحة القاعدة المعيارية.

ويرى ابن جني أن الحذف والزيادة والتقديم والتأخير نوع من التوسع، وأن اللجوء إليها "من باب الشجاعة في اللغة"[7]؛ من حيث إن المتكلم يملك شجاعة التلاعب باللغة بترك الأصل إلى الفرع، والعدول عن الأصل في باب الحذف والتقديم والتأخير وغيرها إلى ما يخالفه، ولهذه المخالفات دلالات؛ فقد يكون الإضمار أو الحذف أحيانا أبلغ من الذكر، والقطع في الإضافة نوع من الحذف والتقدير المخالف لما عليه الأصل، وفيه جوانب دلالية وبلاغية كما سيأتي؛ إذ يترك المجال للتقدير والتأويل بضوابط يفرضها السياق.

وإذا كانت ظاهرة القطع في التوابع قد اختفت أو ندر استخدامها واللجوء إليها في الكلام وأصبحت من الأساليب والاستعمالات المنقرضة، فإن القطع في الإضافة، ولا سيما في ما سمي بالغايات كما سيأتي، ما زال مستخدما متداولا في كلامنا وكتاباتنا وله مقاصده الدلالية والبلاغية.

ومن المعلوم في اللغة أن أغلب الأسماء تجوز إضافتها، وهذا هو الأصل؛ لأن الأسماء - كما ذكر ابن جني - لم توضع في الأصل لكي تضاف؛ فالإضافة فيها أمر "ثان لا أول"[8]؛ أي ثانوي لا أصلي، وفرع لا أصل، إلا أن هناك كلمات قليلة تلازم الإضافة، فلا تأتي في الكلام إلا مضافة، ومع هذه الألفاظ يصبح المضاف والمضاف إليه شيئين متلازمين مثلهما مثل المبتدأ والخبر والفعل والفاعل وغيرها من المتلازمات، ويصير المضاف والمضاف إليه عند تركُّبهما بمثابة الكلمة الواحدة حيث "يتطلّب أحدُهما الآخرَ"[9].

وقد يحذف المضاف من الكلام، وحذفه - كما ذكر السيوطي - "كثير جدا في القرآن حتى قال ابن جنّيّ: في القرآن منه زهاء ألف موضع"[10]، وقد يحذف المضاف إليه أيضا من الكلام، ويحذف بكثرة مع المنادى المضاف إلى ياء المتكلم كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ٱغۡفِرۡ لِي﴾ [الأعراف: 151]، بكسر آخر المنادى على نية وجود المضاف إليه المحذوف وهو ياء المتكلم، كما يحذف المضاف إليه في ما سمي بالغايات وغيرها[11].

ولا يحذف المضاف إليه "إلا مع وجود القرينة الدالة على المحذوف"[12]، وهو ما ذكره ابن جني بقوله: "قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلّا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكلُّف علم الغيب في معرفته"[13]، وقد تكون القرينة معنوية أو لفظية كقرينة الإعراب أو العلامة الإعرابية كما سيأتي.

وحذف لفظ المضاف إليه ليس ضرورة بل من باب التوسع؛ إما لمجرد التخفيف والاختصار لأن العرب تميل إلى الإيجاز والاختصار والحذف، أو للضرورة الشعرية؛ فيجوز تعليق الأسماء عن الإضافة لأنها في الأصل - كما يرى ابن جني - "أقوى وأعم تصرفا من الحروف؛ أي حروف الجر"[14]؛ أقوى من حيث عدم احتياجها لغيرها، وأغلبها متصرف لا جامد، ومن ثم "فغير مُنْكر أن يُتَجوَّز فيه (أي الاسم) ما لا يُتَجوَّز في الحروف"[15]؛ فيجوز حذف المضاف إليه، ولا يجوز حذف مجرور حرف الجر؛ لأن الجار والمجرور شيئان متلازمان، ولا تفارق حروف الجر مجرورها "لضعفها وقلة استغنائها عنه، فلا يمكن تعليقها عن الجر"[16].

وقد يتحتم حذف لفظ المضاف إليه لا معناه لغرض دلالي كما في ما سمي بالغايات كما سيأتي؛ حيث يحذف المضاف إليه وينوى معناه دون لفظه، ولا يكون الغرض من القطع في هذه الحال مجرد الاختصار بل لأغراض دلالية كما سيأتي.

القطع في الغايات:

من الكلمات التي تلازم الاضافة ولا يتم معناها إلا بإضافتها لفظا أو تقديرا إلى ما بعدها، وتقطع أحيانا عن الإضافة ما سمي بالغايات، ولا تسمى غايات إلا إذا حذف معها المضاف إليه ونوى معناه، وأكثرها ظروف مثل (قبل، وبعد، وفوق، وتحت، وأمام، وقدام، ووراء، وخلف، وأسفل)، وقد جاء غير هذه الألفاظ مما ليس بظرف غاية، وتضاف إلى مفرد، ولها حالاتها في الإعراب كما سيأتي.

أما علة تسميتها بالغايات فذكر ابن جني أنه "لمَّا حذف المضاف إليه صار المضاف غاية نفسه بعدما كان المضاف إليه غاية له"[17]، وقيل: لأن "حد الكلام وأصله أن يُنطق بهن مضافات، فلما اقتطع عنهن ما يضفن إليه وسُكت عليهنَّ صرنَ حدودا ينتهي عندها"[18]، وهو ما ذهب إليه ابن سيده بقوله: "معنى غَايَة أَن الْكَلِمَة حذفت مِنْهَا الْإِضَافَة وَجعلت غَايَة الْكَلِمَة مَا بقي بعد الْحَذف"[19]، ومثله ما نسب إلى الدماميني بقوله: "وإذا بنيت الظروف على الضم تسمى غايات؛ لأن

الأصل فيها أن تكون مضافة، وغاية الكلمة المضافة ونهايتها آخر المضاف إليه؛ لأنه تتمته إذا به تعريفه، فإذا حذف المضاف إليه وتضمنه المضاف صار آخر المضاف غايته"[20]. ولم يخالف اللغويون بحسب اطلاعي ما ذهب إليه هؤلاء من تعليل هذه التسمية[21].

والأصل في الغايات امتناع القطع لأنها ألفاظ ملازمة للإضافة، ولا يوجد ما يوجب قطع الإضافة في الغايات لغويا فالأصل الذكر لا الحذف، وإنما جاء القطع لغرض دلالي من حيث إن المتكلم لا يريد لفظا معينا، فقطعه لإرادة معنى من المعاني لو ذكره لذهب غرضه من القطع، فالقطع لحاجة وإلا فلا مسوغ له، ويمتنع القطع وهو الأصل عند انتفاء هذه الحاجة.

وهذه المعاني متعددة عند المتكلم والسامع، ولا يشترط أن يقدر السامع معنى من المعاني التي قد يقدرها المتكلم، وينبغي أن يدل على هذا المعنى المقدر دليل، فما جاء الحذف هنا إلا لدليل كما ذكرنا، ويعرف هذا الدليل من سياق الحال والمقام، والأولوية في تقدير المعنى هنا ليس للمتكلم بل للسامع، وله حرية الاختيار والمفاضلة في التقدير، وبما أن القطع نوع من التوسع الذي هو ضد الضيق فإن الباب مفتوح لتقدير المعنى المحذوف، وقد تكون بعض هذه المعاني المقدرة أقوى وأبلغ من بعض.

ويستعمل القطع في الغايات لأغراض لا تحصل بدونه حين لا يؤدي الذكر ما يؤديه الحذف من تنوع المعاني؛ إذ يثير القطع انتباه السامع إلى المضاف إليه المحذوف الذي يحتمل معاني مفتوحة متنوعة يحتملها السياق، ويدل على أن اهتمام المتكلم بالمقطوع زائد، مما يجعل الحذف في هذه الحال أبلغ من الذكر، وقد ذهب البعض إلى أن في مخالفة الأصل في الإعراب زيادة تنبيه وإيقاظا للسامع وتحريكا من رغبته في الاستماع[22]، وأن ما خالف المعلوم أكثر إثارة للانتباه.

وقد انصب أكثر كلام النحاة وتحليلهم للغايات على كلمتي (قبل، وبعد) لورودهما كثيرا في القرآن الكريم وقراءاته وكلام العرب معربتين ومبنيتين، حتى صارتا كأنهما أم باب القطع في الغايات، وحتى ذهب البعض إلى أن بقية الغايات ملحقة ومشبهة بهما[23]. وقد تناولهما المفسرون بدورهم دلاليا وبلاغيا في حال قطعهما عن الإضافة معنًى.

وهما ظرفان مبهمان ملازمان للإضافة فلا يتم معناهما ولا يتضح إلا بذكر ما يضافان إليه، ومن هنا لزمتهما كغيرهما من الغايات الإضافة، ويكونان للزمان أو المكان بحسب ما يضافان إليه،

ويضافان إلى اسم ظاهر أو ضمير، والأصل فيهما عند الجمهور الإعراب لا البناء؛ فالبناء فيهما أمر عارض وطارئ، وخالف في ذلك ابن مالك حيث عد الأصل فيهما البناء كما سيأتي، ولهما وأمثالهما من الغايات أربع حالات، هي:

الحالة الأولى: أن يكونا مضافين ويُصرح بالمضاف إليه بعدهما فتعربان نصبا على الظرفية أو جرا بمِنْ، ولا دلالة لهما في هذه الحال عند تركُّبها مع المضاف إليه سوى الدلالات التي يكتسبها المضاف عامة عند تركبه مع المضاف إليه.

الحالة الثانية: أن يحذف المضاف إليه وينوى لفظه لا معناه، فيعربان نصبا على الظرفية أو يجران بمِنْ ولا ينوَّنان على نية وجود لفظ المضاف إليه. وبعض النحاة ينكر وجود هذه الحالة، فلا يجيز حذف المضاف إليه وإرادة لفظه، ومن يجيز ذلك يحتج بورود شواهد عليها، ولا دلالة ظاهرة للحذف في هذه الحالة في نظري، فالحذف لمجرد الاختصار، وشواهد هذه الحالة شعرية، وقد تخرّج على الضرورة، ولا دلالة أيضا لقبل وبعد في هذه الحال سوى الدلالات التي تكون للمضاف عند تركبه مع المضاف إليه.

وممن أجاز هذه الحالة الفراء الذي ذكر أنه يجوز لغويا في قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: 4] كسر (قبل، وبعد) من غير تنوين[24]، على انتظار لفظ المضاف إليه المحذوف، ولم يذكر أنها قراءة، بل قصد الجواز اللغوي، وليس كل ما يجوز لغويا يجوز القراءة به لأن القراءة سنة متبعة مروية.

وقد أنكر النحاس ما ذهب إليه النحاة من جواز حذف المضاف إليه وإرادة لفظه إلا أن يكون المضافُ معطوفا عليه اسم مضاف إليه هذا المضاف إليه المحذوف نفسه كما في قول الشاعر: (بين ذراعي وجبهة الأسد)، وخطَّأ النحاس ما ذهب إليه الفراء من جواز ذلك لغويا في الآية السابقة فقال: "وللفراء في هذا الفصل من كتابه في القرآن أشياء كثيرة الغلط فيها بيّن؛ فمنها أنه زعم أنه يجوز (مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ)"[25].

وحجة النحاس أن في تجويز ذلك نقضا للباب كله -على حد قوله- فالباب عنده أنه لا يجوز حذف المضاف إليه وإرادة لفظه إلا فيما ذكر سابقا؛ وإنما جاز عنده حذف المضاف إليه المنوي معناه في قراءة الضم "لأن الضمّ إنما كان فيه لعُدم الإضافة وإرادتها، فإذا خَفَضْتَ وأنت تريدها

تناقض الكلام"[26]. كما رد الزجاج أيضا ما ذهب إليه الفراء من جواز ذلك لغة بقوله: "وليس هذا القول مما يُعرَّج عَلَيْهِ، ولا قاله أحد من النحويين المتقدمين"[27].

ولم يذكر لا النحاس ولا الزجاج ولا الفراء أن الكسر من غير تنوين في الآية السابقة قراءة في حين ذكر بعض المتأخرين أنها قراءة؛ فقد أورد الأزهري أنه "قرئ في الشواذ (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ) بالخفض من غير تنوين، أي: من قبل الغلب ومن بعده، وهي قراءة الجحدري والعقيلي"[28].

الحالة الثالثة: أن يحذف المضاف إليه ولا ينوى شيءٌ "لَا لَفْظًا وَلَا تَقْديرا وَلَا اعتبارَ معنى"[29]، فيعربان نصبا على الظرفية أو يُجران بمِنْ، وهما نكرتان هنا فينونان كسائر النكرات تنوين تمكين لزوال المضاف إليه كقراءة أبي السماك والجحدري وعون العقيلي: (من قبلٍ ومن بعدٍ) بالكسر والتنوين[30]، على تقدير مضاف إليه واقتطاعه "كَأَنَّهُ قِيلَ: قَبْلًا وَبَعْدًا، بِمَعْنَى أَوَّلًا وَآخِرًا "[31]. وذكر سيبويه أن من العرب من يقول: قبلًا وبعدًا[32].

وللبعض آراء في هذه القراءة منها ما نسب إلى السكاكي من أن المضاف إليه مقدر في هذه القراءة والتنوين عوض عنه[33]، أما ضمهما مع التنوين فقيل: "لَا يُعرَفُ وَإِن حَكَاهُ بعضُهم عَن هشامٍ"[34]. وسمع الْكِسَائي بعض بني أسد يقرؤونها: (لله الأمرُ من قبلٍ ومن بعدُ) بخفض وتنوين (قبل)، وضم (بعد) بدون تنوين عَلَى نية معنى مضاف إليه[35].

وذكر ابن مالك أن من اللغويين من عد (قبل، وبعد) في هذه الحالة "معرفتين بنية الإضافة"[36]، وأُعربا لأن ما لحقهما "من التنوين جعل عوضًا من المضاف إليه... كما فعل بـ(كل) حين قطع عن الإضافة لحقه التنوين عوضًا"[37]، واستحسن ابن مالك هذا الرأي.

الحالة الرابعة: أن يحذف المضاف إليه بعد (قبل، وبعد)، وينوى معناه دون لفظه، فيبنيان على الضم باطراد، كقراءة الجمهور: (لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ)[38]. وهما في هذه الحالة معرفتان بالإضافة إلى معرفة منوية غير معينة كما ذكر النحاة؛ إذ لو كانت معينة لما اختلف في تقدير لفظ لها، ولذلك نجد تعدد التأويلات للفظ المعنى المحذوف في هذه الآية وغيرها كما سيأتي، ويسميان في هذه الحال، كما سبق أن ذكرنا، غايات، ومثلهما بقية الغايات.

وسمع الْكِسَائي بعض بني أسد كما سبق يقرؤون: (لله الأمرُ من قبلٍ ومن بعدُ) بخفض وتنوين (قبل)، وضم (بعد) بدون تنوين عَلَى نية معنى مضاف إليه[39].

أما لماذا لا يُعرب ما قطع لفظه عن الإضافة ونوي معناه كما أُعرب ما قطع عن الإضافة ونوي لفظه؛ فذكر ابن مالك أنه "لا يُعتد بالمنوي؛ لأن غير الصريح لا يساوي الصريح"[40]؛ أي لا يعتد بالمنوي معناه ولا يراعى عند الإعراب؛ ويقصد بغير الصريح المضاف إليه المنوي معناه، وبالصريح المضاف إليه المنوي لفظه، ولا يُعتد به في نظره لأنه ليس لفظا محددا بل معنى من المعاني التي يختلف التعبير عنها بألفاظ مختلفة.

أما المقصود بالمضاف إليه المحذوف معنى فوضحه الصبان بقوله: "والذي يظهر لي أن معنى نية المضاف إليه أن يُلاحَظ معنى المضاف إليه ومسماه مُعَبَّرا عنه بأي عبارة كانت وأي لفظ كان، فيكون خصوص اللفظ غير ملتَفَت إليه، بخلاف نية لفظ المضاف إليه"[41].

فالمحذوف هنا معنى من المعاني التي يمكن التعبير عنها بألفاظ مختلفة، مع الأخذ في الاعتبار عند تقدير لفظ لهذا المعنى مراعاة سياق الكلام وما يحف العبارة من أمامها وخلفها، وهذا يفتح بابا للتأويل والتقدير فتتعدد وتتنوع الألفاظ التي يعبر بها عن المعنى المحذوف المنوي بحيث يقدّر كلٌ ما يراه من لفظ، ولذا اختلف المفسرون في تقدير لفظ المضاف إليه المحذوف معنى بعد (قبل، وبعد) المبنيتين في مواضع عديدة في القرآن الكريم كما سيأتي.

والقطع في هذه الحالة شبيه بقطع النعت؛ حيث يستوجب قطع (قبل، وبعد) لفظا لا معنى مخالفة المضاف لما هو أصل له وهو الإعراب إلى البناء كما خالف التابع المتبوع في الإعراب عند قطعه عنه، فالمقطوع في التوابع لم يعد له علاقة إعراب بالمتبوع، بل صار له إعراب آخر مختلف، والمضاف إليه في الغايات لم يعد له علاقة إعراب بالمضاف، بل صار للمضاف إعراب آخر خرج به عن الأصل، فسبب مخالفة التابع للمتبوع في إعرابه هو قطعه عنه، وسبب بناء المضاف قطعه عن الإضافة.

وإذا كان من سبب لفظي تركيبي لمخالفة الأصل في الإعراب كوجوب تقديم المفعول على الفعل والفاعل إذا كان من الألفاظ التي من حقها الصدارة في الجملة كأسماء الاستفهام، فقد حذف المضاف إليه معنى مع الغايات وجوبا لا مجازا لغرض دلالي، فمخالفة الأصل هنا واجبة لا جائزة.

والملاحظ في قطع الإضافة معنًى هو الجانب الدلالي المتمثل في تأويل أو تقدير لفظ لمعنى، وإذا كان التأويل عامة من الأبواب الصعبة والدقيقة، فإن التأويل في الغايات من أصعبها وأدقها؛ إذ فيه تخمين لفظ معين لمعنى غير معين، والتأويل في غير هذا الباب يكون بتقدير معنى للفظ موجود، وهنا

تكمن الصعوبة، وكأن المسألة من باب تخمين المُخَمَّن؛ فلو كان الأمر تقدير معنى للفظ لكان سهلا وإنما تقدير لفظ لمعنى مظنون، والتأويل هنا ظني لا قطعي.

وحذف المضاف إليه في باب الغايات لم يكن للاختصار كما في حذفه في غير الغايات، وانما جاء الحذف لغرض دلالي بلاغي؛ فالحذف هنا لا للاختصار وإنما ليترك المجال للسامع ليقدر لفظا معينا للمعنى المنوي غير المعين.

وقد ذكرت (قبل، وبعد) مضافتين مع ذكر المضاف إليه في القرآن الكريم في مواضع كثيرة، كما وردتا مبنيتين على الضم، ومعطوفتين إحداهما على الأخرى في موضع واحد وهو قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: 2]، وهي قراءة الجمهور كما سبق، وفي هذا الموضع أكثر من قراءة كما مر، كما وردت (قبل) مبنية على الضم منفردة بدون أن تعطف عليها (بعد) في سبعة وستين موضعا في القرآن كما أحصيتها، في حين وردت (بعد) منفردة أيضا بدون أن تعطف على (قبل) مبنية على الضم في موضعين فقط، هما قوله تعالى: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ﴾ [البقرة: 230]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ مَعَكُمْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال: 75]، ووردتا بقراءات في مواضع عديدة.

وإذا ما طالعنا كتب التفسير فسنجد المفسرين قد توقفوا عندهما مبنيتين وتفاوتت تأويلاتهم وتقديراتهم للفظ المعنى المحذوف (المقطوع) وتباينت، ويصعب هنا ذكر آرائهم وتأويلاتهم للمعنى المقطوع فلا يتسع المقام لذلك وربما أخرج هذا البحث عن طبيعته.

والذي يرجع - على سبيل المثال - إلى تأويلهم للمعنى المقطوع في آية واحدة، وهي قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: 2] يجد مدى التفاوت في تقدير المعنى. وهي في مجملها تأويلات ظنية لا قطعية، ولا يمكن الجزم بأن تأويلا معينا هو الصحيح، وما سواه غير صحيح، وإنما يكون معنى أبلغ من الآخر، أو أولى منه، ولم تكن هذه التأويلات رجما بالغيب، فلكل مؤوِّلٍ دليله من سياق العبارة، وما يحف بها من قرائن.

ولن نتوقف عند جميع المواضع التي وردتا فيها مبنيتين، ولا عند الألفاظ التي قدرها المفسرون للمعنى المنوي المقطوع فهي مبثوثة في ثنايا كتبهم.

ولا خلاف بين النحاة، كما ذكرنا، في أن (قبل، وبعد) معربتان إلا في حال قطعهما عن الإضافة لفظا لا معنى، فيبنيان وأمثالهما من الغايات على الضم إلا ابن مالك الذي ذهب، كما سبق، إلى أن الأصل فيهما البناء[42]، وقد ذكر اللغويون عددا من العلل عدوها سبب بناء الغايات، وهي في مجملها تعضد وتقوي في نظري بعضها.

فقيل بُنيا وأمثالهما من الغايات ولم يعربا "لأن الأصل فيهما أن يستعملا مضافين إلى ما بعدهما، فلما اقتطعا عن الإضافة - والمضاف مع المضاف إليه بمنزلة كلمة واحدة - تنزلا منزلة بعض الكلمة، وبعض الكلمة مبني"[43]. وكثيرا ما يُرجع اللغويون سبب بناء الكلمة إلى تركبها مع غيرها بحيث يصيران بمنزلة الكلمة الواحدة سواء أكان ما تركب معها كلمة أم جملة، ومن ذلك قولهم: إنما بنيت الأسماء الموصولة لأنها مع صلتها "صارت بمنزلة بعض الكلمة، وبعض الكلمة مبنيّ"[44].

وذهب ابن الأنباري إلى أن علة بناء (قبل، وبعد) وأشباههما من الغايات أنها "اقتُطعت عن الإضافة"[45]، والدليل عنده على صحة هذه العلة "وجود البناء لوجود هذه العلة وعدمه لعدمها؛ ألا ترى أنه إذا لم يُقتطع (أي اللفظ) عن الإضافة يعرب، فإذا اقتطع عنها بني، فإذا عادت الإضافة عاد الإعراب؛ فوجود الحكم وهو البناء لوجود العلة، وهي القطع عن الإضافة، وعدمه لعدمها دليل على أنها هي المؤثرة فيه وجودًا وعدمًا، والتأثير دليل على صحة العلة"[46]، فدوران الحكم (البناء) مع العلة (القطع) وجودا وعدما -وهي قاعدة من قواعد التوجيه- دليل عنده على صواب أن العلة هي المؤثرة في الحكم.

ومما يقوي هذا التعليل ما أجمع عليه النحاة -كما ذكر ابن الأنباري- من أن (أيّ) الموصولة تبنى على الضم إذا حذف صدر جملة صلتها وهو المبتدأ، وتعرب إذا ذُكر[47]. وما ذكره ابن الأنباري هو معنى ما ذكره السيوطي بقوله: إن (قبل، وبعد) بنيا "لأنهما غايتان"[48].

كما ذهب المبرد إلى أن الغايات بنيت لخروجها عن بابها وما هو أصل لها، والخروج عن الباب يستوجب البناء، فالأصل فيها أن تلازم الإضافة، وعندما قطعت خرجت عن الأصل الذي لها فبُنيت[49]. ومما شُبّه بالغايات في خروجه عن الباب فبني - كما ذكر المبرد - المنادى المفرد العلم، فبابه والأصل فيه الإعراب، وبني على الضم "لخروجه عن الباب ومضارعته ما لا يكون معربا"[50]، والخروج عن الباب (الأصل) علة يعتل بها بعض النحاة في توجيه بعض الألفاظ المبنية بناء عارضا، حتى صارت هذه العلة قاعدة عند بعضهم. وهذه علة وجيهة في نظري.

أما كيف شابه المنادى المبني ما يكون مبنيا عنده فيرى أن "حد الْأَسْمَاء الظَّاهِرَة أَن يُخبر بهَا وَاحد عَن وَاحد غَائِب، والمخبر عَنهُ غَيرهَا فَتَقول: قَال زيد، فزيد غَيْرك وَغير الْمُخَاطب، وَلَا تَقول: قَال زيد، وَأَنت تعنيه، أَعنِي الْمُخَاطب، فَلَمَّا قلت: يَا زيد، خاطبته بِهَذَا الِاسْم فأدخلته فِي بَاب مَا لَا يكون إِلَّا مَبْنِيا نَحْو: أَنْت، وَإِيَّاك... فَلَمَّا أخرج من بَاب الْمعربة وَأدْخل فِي بَاب المبنية لزمَه مثل حكمهَا وبنيته على الضَّم لتخالف بِهِ جِهَة مَا كَانَ عَلَيْهِ معربا لِأَنَّه دخل فِي بَاب الغايات"[51].

وقد جعل الخليل المنادى النكرة المقصودة بمنزلة (قبل، وبعد) من حيث إنه يبنى على الضم كما يبنيان على الضم عند قطعهما عن الإضافة، ويكون المنادى "في موضع نصبٍ، كما أن (قبل وبعد) قد يكونان في موضع جر ولفظُهما مرفوع، فإذا أضفتهما رددتَهما إلى الأصل"[52]، فهما كالمنادى عندما يضاف يرجع إلى الأصل وهو الإعراب نصبا، كما أنهم "تركوا التنوين في المفرد (المنادى) كما تركوه في (قبلُ)"[53].

وأكثر تعليلات بناء الأسماء عامة يرجعها النحاة إلى مشابهتها للحروف في البناء في وجه من وجوه المشابهة التي ذكروها؛ والبناء أصل في الحروف وفرع في الأسماء كما يقول النحاة، حتى لقد حصر البعض كابن هشام سبب بناء الأسماء في مشابهتها للحروف وأن ما "سَلِم من مشابهة الحرف معرب"[54]، ولذا نجد كثيرا من النحاة يرجع بناء الغايات إلى مشابهتها للحروف من حيث الافتقار أو الجمود أو غيرهما، وأوجه شبه الأسماء بالحروف عند النحاة كثيرة ومنها ما ليس مطردا.

ومن ذلك ما ذهب إليه بعض النحاة من أن (قبل، وبعد) بنيا "لافتقارهما إلى المضاف إليهما معنى كافتقار الحروف لغيرها"[55]؛ إذ تبنى الحروف لافتقارها لغيرها، فلما ذكر المضاف إليه زالت علة بنائها، والافتقار في هذه الحال عارض، ولذلك لم ينون (قبل، وبعد) وأمثالهما لأن التنوين إعراب، وهو عوض عن المضاف إليه كما في تنوين (كل، وبعض) اللتين "لم يبنيا لقيام البدل (التنوين) مقام المبدل منه (المضاف إليه)"[56]. وقيل بنيت الغايات "لشبهها حينئذ بحروف الجواب في الاستغناء بها عما بعدها"[57]. ونقل السيوطي أن "أَكثر النَّحْوِيين يَقُولُونَ لما أفردت الغايات من مضافها وتضمنته أشبهت الْحُرُوف لتعلقها بالمحذوف بعْدهَا معنًى تعلقَ الْحُرُوف بغَيْرهَا فبنيت لذَلِك"[58].

وافتقار الكلمة أو تعلقها بغيرها وبما يزيل إبهامها سبب من أسباب بنائها عند بعض النحاة، ومن ذلك حروف الجر التي بنيت لافتقارها إلى مجرورها، و(مَنْ، وما) الاستفهاميتان اللتان بنيتا

لافتقارهما لما يعيّن معناهما فهما جزء منه[59]، و(إذ) التي بنيت لافتقارها لما بعدها من الجمل، والأسماء الموصلة التي بنيت لافتقارها إلى صلتها[60]، ومثل ذلك بناء الغايات عند قطعها معنى لافتقارها إلى المضاف إليه.

وقيل بنيت هذه الغايات لما فيها "من شبه الحرف في الجمود"[61]. وهذا التعليل في نظري غير مطرد لأن من الأسماء ما هو جامد ولا يبنى، فليس كل اسم جامد مبنيا.

ومما ذكره البعض أن (قبل) وصفٌ ناب عن موصوفه لزوما، وأن التقدير في قولنا: (قمتُ قبلَ زيد): "قمت زمانا قبلَ زمانِ قيامِ زيدٍ، فحُذِف هذا كلُّه، ونَاب عنه (قبل زيد)، وفيه نظرٌ لاَ يَخْفى على مُتَأمِّله"[62].

وذهب ابن جني إلى أن (قبل، وبعد) بنيا لأنهما "جَريا مجْرى الْحَرْف"[63]، ومعنى جريهما مجرى الحرف - كما ذكر العكبري - "أنَّه لَا يُخبر بهما وَلَا عَنْهما بعد قطعِهما عَن الإضافةِ"[64].

وذكر آخرون أن سبب "وجوب بِنَائِهِمَا وَذَهَاب إِعرابهما أَنهما عُرِّفا مِنْ غَيْرِ جِهَةِ التَّعْرِيفِ"[65]؛ أي "أَنَّهُمَا تعرفا بِغَيْر مَا تتعرف بِهِ الْأَسْمَاء وَذَلِكَ أَن الْأَسْمَاء تتعرف بِالْألف وَاللَّام، وبالإضافة الى الْمعرفَة، وبالإضمار، وبالإشارة، وَلَيْسَ فِي (قبل وَبعد) شَيْء من ذَلِك، فَلَمَّا تعرفا بِخِلَاف مَا تتعرف بِهِ الْأَسْمَاء وَهُوَ حذف مَا أضيفا إليه خالفا الْأَسْمَاء وشابها الْحُرُوف فبنيا كَمَا تبنى الْحُرُوف"[66].

ولا خلاف بين أغلب النحاة في أن بناء الغايات عارض وطارئ، وأن الأصل فيها الإعراب إلا ابن مالك الذي ذهب إلى أن "حَقّهَا الْبناء فِي الْأَحْوَال كلهَا لشبهها بالحرف لفظا من حَيْثُ إِنَّهَا لَا تتصرف بتثنية وَلَا جمع وَلَا اشتقاق ومعنى لافتقارها إِلَى غَيرهَا فِي بَيَان مَعْنَاهَا، لَكِنْ عَارض ذَلِك لُزُومها للإضافة فأعربت، فَلَمَّا قُطعت عَنْهَا ونوي معنى الثَّانِي دون لَفظه أشبهت حُرُوف الْجَواب فِي الِاسْتِغْنَاء بهَا عَن لفظ مَا بعْدهَا فبنيت"[67]؛ فالإضافة سبب إعراب هذه الكلمات عند ابن مالك، وعندما قطعت عنها لفظا لا معنى عادت إلى أصلها وهو البناء وأشبهت حروف الجواب في الاستغناء عما بعدها.

وفي تعليل ابن مالك هذا ما ينقضه من داخله؛ فقد حكم على الغايات بأنها في الأصل مبنية، ثم قال إن إعرابها عارض وطارئ، ولا يوجد في النحو ما يسمى إعرابا طارئا أو عارضا فالبناء هو الطارئ؛ فقد يكون الاسم أو الفعل معربا ويطرأ عليه البناء، ولا يكون مبنيا ويطرأ عليه الإعراب.

وذكر العكبري سببا لبنائهما وهو أنهما بنيا "لأَنَّهما تضمّنا معنى لامِ الإضافةِ؛ إذْ كَانَا مختصين مَعَ الْقطع كاختصاصهما مَعَ ذِكْرِ الْمُضَاف إِلَيْهِ، والإضافةُ مقدَّرةٌ باللّام، وبتقديرها يتضمنانِ مَعْنَاهَا، وَالِاسْم إِذا تضمَّن معنى الْحَرْف بُنِيَ"[68].

كما اختلف النحاة في سبب بناء (قبل، وبعد) وأمثالهما من الغايات على حركة لا على سكون؛ فذكر سيبويه أنها بنيت على حركة لا على سكون حتى لا يلتقي ساكنان[69]، وذكر العكبري أنهما لم يحركا لالتقاء الساكنين بدليل "أنَّ قَوْلك يَا حكمٌ فِي النداء محرّكٌ وَلَا سَاكن قبل الطَّرف"[70]، ولا حجة للعكبري في نظري في هذا فالصحيح أن يحرك ما قبله ساكن ولا يشترط أن يحرك ما قبله متحرك.

وذكر ابن الأنباري أن الصحيح أنهما وأمثالهما بنيا على حركة "تَمَيُّزًا لهما على ما بني وليس له حالة إعراب نحو (مَنْ) و(كمْ)"[71]. وهذا تعليل سليم في نظري في ما يخص ما التقى فيه ساكنان من الغايات؛ إذ لا يمكن أن يبنى آخر حروف هذه الكلمات على سكون وقبله حرف ساكن، فما من خيار إلا أن يحرك الحرف الأخير أو يحذف، ولا يوجد سبب أو مسوغ يجيز حذف الأخير فحُرك[72].

وقيل بنيت الغايات على حركة "ليُعلم أن لها عراقة في الإعراب"[73]، أو كما ذكر الصبان "قَدَمًا في الإعراب، وأن بناءها غير أصل"[74]؛ أي إن أصلها الإعراب؛ إذ الأصل - كما يرى كثير من النحاة - أن الكلمات تبنى على سكون لا على حركة لما ذهبوا إليه من أن السكون أخف الحركات فلا يُعدل عنه "إلا بسبب يقتضي العدول"[75]، فلما بنيت هذه الغايات على حركة دل ذلك على أن الأصل فيهما الإعراب لا البناء.

وهو معنى ما ذكره العكبري من أنها بنيت على حركة لزيادة التنبيه على تمكنها -على حد قوله- في الإعراب[76]. وهذا تعليل ضعيف في نظري لأن من الكلمات ما هو مبني على سكون، ومنها ما هو مبني على حركة وليس له أصل من إعراب.

واختُلف في تعليل ضم (قبل، وبعد) وبقية الغايات، ولماذا كانت الضمة لا غيرها من الحركات، وهل الضمة علامة بناء أم إعراب؛ فذهب أغلب النحاة إلى أن الضمة في الغايات علامة بناء، واختيرت الضمة دون غيرها من الحركات لتخالف حركةُ بناء هذه الكلمات حركاتِ إعرابها وهي الفتحة والكسرة؛ لأن هذه الكلمات لا تعرب بالضمة، فبنيت على حركة غير حركات الإعراب[77]؛

لأنهم -كما ذكر العكبري- "لو بنوهما على الفتح والكسر لالتبست حركة الإعراب بحركة البناء، فبنوهما على حركة لا تدخلهما وهي الضمة؛ لئلا تلتبس حركة الإعراب بحركة البناء"[78]، كما ذهب العكبري إلى أن الحركة كانت الضمة لتكتمل لَ(قبل، وبعد) الحركات إلى جانب الفتحة والكسرة[79].

وقيل: كانت الحركة ضمة "لأنه لما حُذِفَ المضاف إليه بنيا على أقوى الحركات؛ وهي الضم، تعويضًا عن المحذوف وتقوية لهما"[80]، وهو رأي سيبويه وغيره من النحاة[81] على اعتبار أنهما صارتا ضعيفتين بحذف المضاف إليه معهما[82]. وهو معنى ما نقله النحاس بقوله: "وقال محمد بن يزيد: لما كانت غايةً أعطيت غاية الحركات"[83].

وقد ذهب كثير من النحاة إلى أن الضمة هي أقوى الحركات وأنها علامة العمد لا الفضلات، وأنها لا تعطى إلا للأقوى من الكلمات، فأعطيت للفاعل لأنه "أقوى من الْمَفْعُول، لِأَنَّهُ يحدث الْفِعْل"[84]، فأعطي "الأقوى للأقوى"[85]، كما أعطيت للمبتدأ لأنه "قوي بأوَّليته"[86]، ولأنه "يشبه الْفَاعِل فِي أنَّه لَا يكون إلاَّ اسْما مخبرا عَنهُ سَابِقًا فِي الْوُجُود على الْخَبَر"[87]، ومن ثم ذهبوا إلى أنها قد تعطى أحيانا لما ضعف لجبر ضعفه.

وذكر الْفَرَّاءِ أنهما بنيا على الضمة لتكون الضمة "دَلِيلًا عَلَى مَا سَقَطَ، وَكَذَلِكَ مَا أَشبههما"[88].

أما لماذا لا تكون الضمة في (قبل، وبعد) وبقية الغايات علامة إعراب فقيل لأن "الرفع لا يدخلهما البتَّة"[89]؛ أي لا يعربان رفعا، فلا يَصْلُحُ "وقوعهما موقع الْفَاعِلِ وَلَا موقعَ المبتدأِ وَلَا الْخَبَرِ"[90]، ولا غيرها من المرفوعات إلا على سبيل الحكاية وهذا إعراب مخصوص، وهو معنى ما أورده ابن سيده بقوله: إنهما "لَا يرفعان لِأَنَّهُمَا لَا يحدَّث عَنْهُمَا لِأَنَّهُمَا استعملا ظرفين، فَلَمَّا عدلا عَن بابهما تحركا بِغَيْر الحركتين اللَّتَيْنِ كَانَتَا لَهُ تدخلان بِحَق الْإِعْرَاب"[91].

وقيل لا يعربان رفعا لأن إضافتهما معنى لا "تقتضي الإعراب لضعفها بخلافها عند نية اللفظ لقوتها بنية لفظ المضاف إليه"[92]، وهو ما ذهب إليه ابن هشام حين ذكر أن المضاف إليه المنوي معناه ضعيف، وأنه "لا يعتد بالمنوي؛ لأن غير الصريح لا يساوي الصريح"[93].

وينبغي ملاحظة أن بعض النحاة يطلق لفظ الرفع ويريد به الضم، كما يطلق لفظ (نون) ويريد بها التنوين؛ لأن التنوين نون ساكنة تنطق ولا تكتب، ولذا نجد عبارة "وَقَالَ الخليلُ: قَبْلُ وَبَعْدُ رُفِعَا بِلَا تنوينٍ لأنّهما غايَتان" [94]؛ يقصد بنيا على الضم.

خاتمة:

تناول هذا البحث القطع في الغايات وآراء اللغويين والمفسرين وخلافاتهم فيها نحويا ودلاليا، ومدى اهتمامهم بالجانب الدلالي في توجيهاتهم وتعليلاتهم لهذه الظاهرة وبخاصة في القرآن الكريم من خلال الحديث عن كلمتي (قبل، وبعد) الأكثر استخداما في القرآن الكريم وكلام العرب؛ حيث وردتا في أغلب آيات القرآن الكريم وقراءاته مقطوعتين معنى؛ مما يدل على الاهتمام بالجانب الدلالي، وترك المجال للعقل ليذهب في التأويل مذاهب شتى يحتملها سياق الكلام، بحيث يكون ذكر المضاف إليه المحذوف لفظا لا معنى أبلغ من ذكره، وهذه ميزة من ميزات اللغة، ووجه من أوجه بلاغتها، وأن هذه الظاهرة ما زالت مستخدمة جارية في كتاباتنا وكلامنا. وخرج البحث بمجموعة من النتائج من أبرزها أن القطع في الغايات جاء لغرض التنويع في الدلالات لإثراء المعنى، وأن للسياق دورا أساسيا في تقدير المعنى وإثراء الدلالات.

نتائج البحث:

من أهم نتائج البحث ما يأتي:

1- ظاهرة قطع الإضافة في ما سمي بالغايات من الظواهر اللغوية المهمة التي لا تزال مستخدمة في كلامنا إلى الآن ولها أغراضها الدلالية.

2- تتيح ظاهرة القطع في الغايات المجال للمتكلم والمخاطب لإثراء المعنى بتنويع الدلالات التي قد لا تتحقق بغير القطع.

3- أهمية السياق في تقدير وتأويل الدلالات الناتجة عن القطع في الغايات، وهي دلالات ظنية محتملة ولذلك تنوعت وتباينت.

4- ركز النحاة كثيرا في تناولهم لما سمي بالغايات على الجانب النحوي لهذه الظاهرة ففصلوا الحديث فيه وأسهبوا في ذكر التعليلات والتوجيهات.

5- أغلب تعليلات النحويين النحوية لما قطع عن الإضافة من الغايات جائزة، وإن كان بعضها أقوى من بعض، ولا ينقض أحدها الآخر أو يخالفه، وهي ناتجة عما اعتقدوه قوانين ومسلمات الصنعة النحوية.

6- ورد القطع في الغايات في القرآن الكريم كثيرا في الظرف (قبل)، وأقل بكثير منه الظرف (بعد)، واختلفت آراء المفسرين في تقدير المضاف إليه المحذوف معنى.

الهوامش والإحالات:

(1) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك: 3/ 286.
(2) نفسه، الصفحة نفسها.
(3) نفسه، الصفحة نفسها.
(4) الجرجاني، دلائل الإعجاز: 1/ 163.
(5) الفراهيدي، الجمل: 1/ 78.
(6) ابن السراج، الأصول في النحو: 3/ 255.
(7) ابن جني، الخصائص: 2/ 448.
(8) ابن جني، سر صناعة الإعراب: 1/ 309.
(9) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: 1/ 218.
(10) السيوطي، معترك الأقران: 1/ 245.
(11) ينظر: السيوطي، معترك الأقران: 1/ 245.
(12) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: 1/ 218.
(13) ابن جني، الخصائص: 2/ 263.
(14) ابن جني، سر صناعة الإعراب: 1/ 308.
(15) نفسه: 1/ 309.
(16) نفسه، الصفحة نفسها.
(17) ابن جني، المحتسب: 1/ 338.
(18) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب: 1/ 210.
(19) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم: 2/ 33. ابن منظور، لسان العرب: 2/ 92. الزبيدي، تاج العروس: 7/ 437.
(20) الأزهري، شرح التصريح: 1/ 720.
(21) ينظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب: 2/ 81.
(22) ينظر: الحلبي، حاشية يس: 2/ 172.
(23) ينظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب: 1/ 129، 131. العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب: 2/ 80.
(24) ينظر: الفراء، معاني القرآن: 2/ 320. ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم: 2/ 33، أبو حيان، البحر المحيط: 8/ 375.
(25) النحاس، إعراب القرآن: 2/ 124. أبو حيان، البحر المحيط: 8/ 375.
(26) النحاس، إعراب القرآن: 2/ 179.

(27) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 4/ 177.
(28) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح: 1/ 84.
(29) الزبيدي، تاج العروس: 30/ 206.
(30) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط: 8/ 375. ابن هشام، أوضح المسالك: 3/ 132.
(31) أبو حيان، البحر المحيط: 8/ 375.
(32) ينظر: سيبويه، الكتاب: 2/ 199.
(33) ينظر: الآلوسي، روح المعاني: 11/ 33.
(34) الزبيدي، تاج العروس: 30/ 206.
(35) ينظر: الفراء، معاني القرآن: 2/ 320. النحاس، إعراب القرآن: 2/ 179.
(36) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 2/ 172. ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية: 1/ 111.
(37) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 2/ 172. وينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية: 1/ 111.
(38) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط: 8/ 375.
(39) ينظر: الفراء، معاني القرآن: 2/ 179.
(40) ابن مالك، شرح الكافية الشافية: 2/ 963.
(41) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 2/ 404.
(42) السيوطي، همع الهوامع: 2/ 192.
(43) الأنباري، أسرار العربية: 1/ 51. وينظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب: 2/ 81.
(44) الأنباري، أسرار العربية: 1/ 256.
(45) الأنباري، لمع الأدلة: 1/ 122.
(46) نفسه: 1/ 123.
(47) ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 586.
(48) سيبويه، الكتاب: 3/ 286. وينظر: الفراهيدي، كتاب العين: 2/ 53.
(49) ينظر: المبرد، المقتضب: 4/ 205. الجَوجَري، شرح شذور الذهب: 1/ 266.
(50) المبرد، المقتضب: 4/ 204.
(51) نفسه: 4/ 205. وينظر: ابن هشام، شذور الذهب: 1/ 266.
(52) سيبويه، الكتاب: 2/ 199.
(53) نفسه: 2/ 182.
(54) ابن هشام، أوضح المسالك: 1/ 64.
(55) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح: 1/ 720.

(56) الصبان، حاشية الصبان : 2/ 405.
(57) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 2/ 166.
(58) السيوطي، همع الهوامع: 2/ 194.
(59) ينظر: ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف: 1/ 35.
(60) ينظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني: 1/ 186.
(61) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 2/ 166.
(62) النعماني، اللباب في علوم الكتاب: 1/ 300.
(63) ابن جني، سر صناعة الإعراب: 1/ 209.
(64) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب: 2/ 83.
(65) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم: 3/ 234.
(66) مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن: 2/ 558.
(67) السيوطي، همع الهوامع: 2/ 192.
(68) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب: 2/ 83.
(69) ينظر: سيبويه، الكتاب: 2/ 286.
(70) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب: 2/ 81.
(71) الأنباري، أسرار العربية: 1/ 51.
(72) ينظر: ابن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن: 2/ 558.
(73) الصبان، حاشية الصبان: 2/ 404.
(74) الجَوجَري، شرح شذور الذهب: 1/ 266.
(75) نفسه: 1/ 268.
(76) ينظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب: 2/ 83.
(77) ينظر: الصبان، حاشية الصبان: 2/ 404. العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب: 1/ 229.الرازي، مختار الصحاح: 1/ 37. ابن منظور، لسان العرب 2/ 92. الحميري، شمس العلوم: 1/ 565.
(78) العكبري، أسرار العربية: 1/ 53. وينظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب: 2/ 83. ابن الصائغ، اللمحة في شرح الملحة: 132/2.
(79) ينظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب: 2/ 83.
(80) الأنباري، أسرار العربية: 1/ 53. وينظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب: 2/ 83.
(81) ينظر: الأنباري، أسرار العربية: 1/ 265. ابن الوراق، علل النحو: 1/ 229. العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب: 2/ 81.

(82) ابن هشام، شرح شذور الذهب: 1/ 259.

(83) النحاس، عمدة الكتاب: 1/ 242.

(84) ابن الوراق، علل النحو: 1/ 169.

(85) ابن جني، الخصائص: 1/ 174.

(86) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب: 1/ 130.

(87) نفسه: 1/ 130.

(88) الفراء، معاني القرآن: 2/ 219. وينظر: الأزهري، تهذيب اللغة: 2/ 144. ابن منظور، لسان العرب: 2/ 92. الزبيدي، تاج العروس: 7/ 427.

(89) الأنباري، أسرار العربية: 1/ 52.

(90) الجوهري، مختار الصحاح: 1/ 37. وينظر: لسان العرب: 2/ 92.

(91) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم: 2/ 32.

(92) الصبان، حاشية الصبان: 2/ 404.

(93) ابن مالك، شرح الكافية الشافية: 2/ 963.

(94) ابن منظور، لسان العرب: 11/ 526.

المصادر والمراجع:

1) الأزهري، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2001م.

2) الأزهري، محمد بن أحمد، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م.

3) الأشموني، علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.

4) ابن السراج، أبو بكر محمد، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985م.

5) ابن الصائغ، محمد بن حسن، اللمحة في شرح الملحة، تحقيق: إبراهيم الصاعدي، عمادة البحث بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1424هـ.

6) ابن الوراق، محمد بن عبدالله، علل النحو، تحقيق: محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، 1999م.

7) الآلوسي، محمود بن عبدالله، روح المعاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، 1415هـ.

8) الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، أسرار العربية، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، 1999م.

9) الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: أحمد عبد الباسط، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، 2018م.
10) الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، بيروت، 2003م.
11) أبو حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط، تحقيق: محمد صدقي جميل، دار الفكر، بيروت، 1420هـ.
12) الأنصاري، عبدالله بن يوسف بن أحمد، أوضح المسالك، تحقيق: يوسف البقاعي، دار الفكر، بيروت، د.ت.
13) الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، دلائل الإعجاز، تحقيق: ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، بيروت، د.ت.
14) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د.ت.
15) ابن جني، عثمان، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر،1999م.
16) ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م.
17) الجوجري، محمد بن عبد المنعم، شرح شذور الذهب، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، 2004م.
18) حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، 2006م.
19) الحلبي، حاشية يس على شرح التصريح، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
20) الحميري، نشوان، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تحقيق: حسين عبدالله العمري وآخرين، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، 1999م.
21) الرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت،1999م.
22) الزبيدي، محمد بن محمد، تاج العروس، دار الهداية، الكويت ، 1965م.
23) الزجاج، إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل شلبي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1988م.
24) الزمخشري، محمود بن عمرو بن أحمد، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، 1993م.
25) سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988م.

26) ابن سيده، علي بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت،2000م.

27) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، معترك الأقران في إعجاز القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، 1988م.

28) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت.

29) الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، 1417هـ.

30) ابن عصفور، علي بن محمد، الممتع الكبير في التصريف، مكتبة لبنان،بيروت، 1996م.

31) العكبري، عبدالله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبدالإله النبهان، دار الفكر، دمشق، 1995م.

32) الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي وآخرين، دار الكتب المصرية للتأليف والترجمة، مصر،د.ت.

33) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، الجمل، تحقيق: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985م.

34) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، د.ت.

35) ابن مالك، محمد بن عبدالله، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى، مكة المكرمة،1982م.

36) المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

37) المرادي، حسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992م.

38) ابن أبي طالب، مكي، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/ 2، 1405هـ.

39) ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1414هـ.

40) النحاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل، إعراب القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421هـ.

41) النحاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل، عمدة الكتاب، تحقيق: بسام الجابي، دار ابن حزم، بيروت، 1425هـ.

42) النعماني، عمر بن علي، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419هـ.

43) ابن هشام، عبد الله بن يوسف، شرح شذور الذهب، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، د.ت.

Arabic references

1) al-ʾAzharī, Muḥammad Ibn ʾAḥmad, Tahḏīb al-Luġah, Ed. Muḥammad ʿAwaḍ Murʿib, Dār Iḥyāʾ al-Turāṯ al-ʿArabī, Bayrūt, 2001.

2) al-ʾAzharī, Muḥammad Ibn ʾAḥmad, Šarḥ al-Taṣrīḥ ʿalá al-Tawḍīḥ aw al-Taṣrīḥ bi-Maḍmūn al-Tawḍīḥ fī al-Naḥw, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 2000.

3) al-ʾAšmūnī, ʿAlī Ibn Muḥammad, Šarḥ al-ʾAšmūnī ʿalá ʾAlfīyat Ibn Mālik, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1998.

4) Ibn al-Sarrāǧ, ʾAbūbakr Muḥammad, al-Uṣūl fī al-Naḥw, Ed. ʿAbdalḥusayn al-Fatlī, Mūʾassasat al-Risālah, Bayrūt, 1985.

5) Ibn al-Ṣāʾiġ, Muḥammad Ibn Ḥasan, al-Lamḥah fī Šarḥ al-Mulḥah, Ed. ʾIbrāhīm al-Ṣāʿidī, ʿImādat al-Baḥṯ bi-al-Ǧāmiʿah al-ʾIslāmīyah, al-Madīnah al-Munawwarah, 1424.

6) Ibn al-Warrāq, Muḥammad Ibn ʿAbdallāh, ʿIlal al-Naḥw, Ed. Muḥammad al-Darwīš, Maktabat al-Rušd, al-Riyāḍ, 1999.

7) al-ʾAlūsī, Maḥmūd Ibn ʿAbdallāh, Rūḥ al-Maʿānī, Ed. ʿAlī ʿAbdalbārī ʿAṭīyah, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1415.

8) al-ʾAnbārī, ʿAbdalraḥmān Ibn Muḥammad, ʾAsrār al-ʿArabīyah, Dār al-ʾArqam Ibn ʾAbī al-ʾArqam, Bayrūt, 1999.

9) al-ʾAnbārī, ʿAbdalraḥmān Ibn Muḥammad, Lumaʿ al-ʾAdillah fī ʾUṣūl al-Naḥw, Ed. ʾAḥmad ʿAbdalbāsiṭ, Dār al-Salām lil-Ṭibāʿah & al-Našr, al-Qāhirah, 2018.

10) al-ʾAnbārī, ʿAbdalraḥmān Ibn Muḥammad, al-ʾInṣāf fī Masāʾil al-Ḫilāf bayna al-Naḥwīyīn al-Baṣrīyīn & al-Kūfīyīn, al-Maktabah al-ʿAṣrīyah, Bayrūt, 2003.

11) ʾAbū Ḥayyān, Muḥammad Ibn Yūsuf, al-Baḥr al-Muḥīṭ, Ed. Muḥammad Ṣidqī Ǧamīl, Dār al-Fikr, Bayrūt, 1420.

12) al-ʾAnṣārī, ʿAbdallāh Ibn Yūsuf Ibn ʾAḥmad, ʾAwḍaḥ al-Masālik, Ed. Yūsuf al-Biqāʿī, Dār al-Fikr, Bayrūt, N. D.
13) al-Ǧurǧānī, ʿAbdalqāhir Ibn ʿAbdalraḥmān, Dalāʾil al-ʾIʿǧāz, Ed. Yāsīn al-ʾAyyūbī, al-Maktabah al-ʿAṣrīyah, Bayrūt, N. D.
14) Ibn Ǧinnī, ʾAbū al-Fatḥ ʿUṯmān, al-Ḫaṣāʾiṣ, Ed. Muḥammad ʿAlī al-Naǧǧār, al-Hayʾah al-Miṣrīyah al-ʿĀmmah lil-Kitāb, al-Qāhirah, N. D.
15) Ibn Ǧinnī, ʿUṯmān, al-Muḥtasib fī Tabyīn Wuǧūh Šawāḏḏ al-Qirāʾāt & al-ʾĪḍāḥ ʿanhā, Wizārat al-ʾAwqāf, al-Maǧlis al-ʾAʿlá lil-Šuʾūn al-ʾIslāmīyah, Miṣr, 1999.
16) Ibn Ǧinnī, ʾAbū al-Fatḥ ʿUṯmān, Sirr Ṣināʿat al-ʾIʿrāb, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 2000.
17) al-Ǧūǧarī, Muḥammad Ibn ʿAbdalmunʿim, Šarḥ Šuḏūr al-Ḏahab, Ed. Nawwāf Ibn Ǧazāʾ al-Ḥāriṯī, ʿImādat al-Baḥṯ al-ʿIlmī bi-al-Ǧāmiʿah al-ʾIslāmīyah, al-Madīnah al-Munawwarah, al-Suʿūdīyah, 2004.
18) Ḥassān, Tammām, al-Luġah al-ʿArabīyah Maʿnāhā & Mabnāhā, ʿĀlam al-Kutub, al-Qāhirah, 2006.
19) al-Ḥalabī, Ḥāšīyat Yāsīn ʿalá Šarḥ al-Taṣrīḥ, Dār ʾIḥyāʾ al-Turāṯ al-ʿArabī, Bayrūt, N. D.
20) al-Ḥimyarī, Našwān, Šams al-ʿUlūm & Dawāʾ Kalām al-ʿArab mina al-Kulūm, Ed. Ḥusayn Allāh al-ʿUmarī & Āẖarīn, Dār al-Fikr al-Muʿāṣir, Bayrūt, Dār al-Fikr, Dimašq, 1999.
21) al-Rāzī, Muḥammad Ibn ʾAbībakr, Muḫtār al-Ṣiḥāḥ, Ed. Yūsuf al-Šayḫ Muḥammad, al-Maktabah al-ʿAṣrīyah, Bayrūt, 1999.
22) al-Zubaydī, Muḥammad Ibn Muḥammad, Tāǧ al-ʿArūs, Dār al-Hidāyah, al-Kuwait, 1965.
23) al-Zaǧǧāǧ, ʾIbrāhīm Ibn al-Sirrī, Maʿānī al-Qurʾān & ʾIʿrābuh, Ed. ʿAbdalǧalīl Šalabī, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1988.
24) al-Zamaḫšarī, Maḥmūd Ibn ʿAmr Ibn ʾAḥmad, al-Mufaṣṣal fī Ṣanʿat al-ʾIʿrāb, Ed. ʿAlī Bū Mulḥim, Maktabat al-Hilāl, Bayrūt, 1993.
25) Sībawayh, ʿAmr Ibn ʿUṯmān, al-Kitāb, Ed. ʿAbdalsalām Hārūn, Maktabat al-Ḫānǧī, al-Qāhirah, 1988.
26) Ibn Sīdah, ʿAlī Ibn ʾIsmāʿīl, al-Muḥkam & al-Muḥīṭ al-ʾAʿẓam, Ed. ʿAbdalḥamīd al-Hindāwī, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 2000.

27) al-Suyūṭī, ʿAbdalraḥmān Ibn ʾAbībakr, Muʿtarak al-ʾAqrān fī ʾIʿğāz al-Qurʾān, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1988.
28) al-Suyūṭī, ʿAbdalraḥmān Ibn ʾAbībakr, Hamʿ al-Hawāmiʿ fī Šarḥ Ğamʿ al-Ğawāmiʿ, Ed. ʿAbdalḥamīd Hindāwī, al-Maktabah al-Tawfīqīyah, Miṣr, N. D.
29) al-Ṣabbān, Muḥammad Ibn ʿAlī, Ḥāšīyat al-Ṣabbān ʿalá Šarḥ al-ʾAšmūnī li-ʾAlfīyat Ibn Mālik, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1417.
30) Ibn ʿUṣfūr, ʿAlī Ibn Muḥammad, al-Mumtiʿ al-Kabīr fī al-Taṣrīf, Maktabat Lubnān, Bayrūt, 1996.
31) al-ʿUkbarī, Allāh Ibn al-Ḥusayn, al-Lubāb fī ʿIlal al-Bināʾ & al-ʾIʿrāb, Ed. ʿAbdalʾilah al-Nabhān, Dār al-Fikr, Dimašq, 1995.
32) al-Farrāʾ, Yaḥyá Ibn Zīyād, Maʿānī al-Qurʾān, Ed. ʾAḥmad Yūsuf Nağātī & Āẖarīn, Dār al-Kutub al-Miṣrīyah lil-Taʾlīf & al-Tarğamah, Miṣr, N. D.
33) al-Farāhīdī, al-Ḫalīl Ibn ʾAḥmad, al-Ğamal, Ed. Faḫr al-Dīn Qabāwah, Mūʾassasat al-Risālah, Bayrūt, 1985.
34) al-Farāhīdī, al-Ḫalīl Ibn ʾAḥmad, Kitāb al-ʿAyn, Ed. Mahdī al-Maḫzūmī & ʾIbrāhīm al-Sāmarrāʾī, Dār & Maktabat al-Hilāl, Bayrūt, N. D.
35) Ibn Mālik, Muḥammad Ibn ʿAbdallāh, Šarḥ al-Kāfīyah al-Šāfīyah, Ed. ʿAbdalmunʿim Harīdī, Markaz al-Baḥṯ al-ʿIlmī & Iḥyāʾ al-Turāṯ al-ʾIslāmī, Ğāmiʿat Umm al-Qurá, Makkah al-Mukarramah, 1982.
36) al-Mibrad, Muḥammad Ibn Yazīd, al-Muqtaḍab, Ed. Muḥammad ʿAbdalḫāliq ʿAẓīmah, ʿĀlam al-Kutub, Bayrūt, N. D.
37) al-Murādī, Ḥasan Ibn Qāsim, al-Ğaná al-Dānī fī Ḥurūf al-Maʿānī, Ed. Faḫr al-Dīn Qabāwah, Muḥammad Nadīm Fāḍil, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1992.
38) Ibn ʾAbī Ṭālib, Makkī, Muškil ʾIʿrāb al-Qurʾān, Ed. Ḥātim al-Ḍāmin, Mūʾassasat al-Risālah, Bayrūt, Ṭ / 2, 1405.
39) Ibn Manẓūr, Muḥammad Ibn Mukarram Ibn ʿAlī, Lisān al-ʿArab, Dār Ṣādir, Bayrūt, 1414.
40) al-Naḥḥās, ʾAḥmad Ibn Muḥammad Ibn ʾIsmāʿīl, ʾIʿrāb al-Qurʾān, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1421.

41) al-Naḥḥās, ʾAḥmad Ibn Muḥammad Ibn ʾIsmāʿīl, ʿUmdat al-Kitāb, Ed. Bassām al-Ǧābī, Dār Ibn Ḥazm, Bayrūt, 1425.

42) al-Nuʿmānī, ʿUmar Ibn ʿAlī, al-Lubāb fī ʿUlūm al-Kitāb, Ed. ʿĀdil ʾAḥmad ʿAbdalmawǧūd, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1419.

43) Ibn Hišām, ʿAbdallāh Ibn Yūsuf, Šarḥ Šuḏūr al-Ḏahab, Ed. ʿAbdalġanī al-Daqr, al-Šarikah al-Muttaḥidah lil-Tawzīʿ, Sūrīyā, N. D.